بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الأنظمة العلمانية الرأسمالية تبارك فرقة الشرطة القاتلة

(مترجم)

الخبر:

نشرت صحيفة ستاندرد على موقعها على الإنترنت في 21 آب/أغسطس 2021 أن هيئة الرقابة الشرطية المستقلة تحقق الآن في 105 حالة وفاة، وغطت القصة حالات متفشية من وحشية الشرطة أدت إلى التشويه، وعدد الوفيات وصلت إلى مستويات تنذر بالخطر. "سجلت كينيا عدداً كبيراً من المدنيين الذين ماتوا أو تعرضوا للتشويه أثناء احتجازهم لدى الشرطة. تظهر إحصاءات هيئة الرقابة الشرطية المستقلة أنه بين كانون الثاني/يناير وحزيران/يونيو من هذا العام، قدمت 1324 شكوى. ومن بين هؤلاء 105 ادعاءات بحدوث وفيات وإصابات خطيرة. وتشير الإحصائيات إلى أن 21 شخصاً لقوا حتفهم في حجز الشرطة في الأشهر الستة الماضية، بينما توفي 55 شخصاً على يد الشرطة. كما أبلغ عن 15 حالة إطلاق نار تسببت في وقوع إصابات بالإضافة إلى 12 حالة اختفاء قسري وحالتين ناجمة عن إطلاق أسلحة نارية بشكل غير قانوني".

التعليق:

بدأت الوحشية التي أبدتها الشرطة عندما كانت البلاد تحت حكم الاستعمار البريطاني، فدور الشرطة في ظل الحكومة الاستعمارية البريطانية هو حماية مصالح الإدارة، ولم يكن لخدمة مصالح عامة الناس. حارب البريطانيون انتفاضة ماو ماو المناهضة للاستعمار من خلال حصر حوالي 1.5 مليون كيني في شبكة من معسكرات الاعتقال والقرى التي تخضع لدوريات مكثفة ونفذت أعمال عنف منهجية.

هذا السلوك العنيف استمر من القادة المتعاقبين بعد الاستقلال الذين استخدموا وحدات الشرطة لتعزيز مصالحهم. استخدم أول رئيس لكينيا، جومو كينياتا، قوة الشرطة لقمع الأصوات المعارضة. ومن الأمثلة على ذلك مذبحة كيسومو في عام 1969 عندما أطلقت الشرطة النار على حشد احتج على زيارة الرئيس، فقُتل ما لا يقل عن 11 شخصاً وجُرح المئات، واستخدم خليفته دانيال أراب موي الشرطة كأداة لقمع واغتيال معارضيه السياسيين واعتقالهم وتعذيبهم. تثير الجالية المسلمة مخاوفها بشأن سلسلة القتل خارج نطاق القضاء والاختفاء القسري الغامض للمشتبه بهم بالإرهاب على يد وحدات الشرطة.

إن عملية التجنيد في الشرطة مشوبة بالفساد والمحسوبية والقبلية وسوء السلوك المهني التي تساهم في العنف. بصرف النظر عن اللياقة البدنية، لا يتم إيلاء اهتمام لحالتهم العقلية والعاطفية. بل إن فساد الشرطة أدى إلى مشاكل منهجية أكبر نتجت عن غياب الضوابط والتوازنات وهشاشة المؤسسات، مما جعل من الصعب محاسبتها على أفعالها.

ومع ذلك، فإن وحشية الشرطة ليست فقط من ذوي الخبرة في كينيا، بل هي شائعة في جميع أنحاء أفريقيا والعالم. في الدول الرأسمالية الغربية، كانت وحشية الشرطة والتنميط العرقي من الأمور الشائعة لعقود، وهما جانبان لا ينفصلان عن الحياة. في ظل النظام الرأسمالي العلماني الذي سلاحه هو التعذيب والوحشية فقط، فإن الشرطة وجهاز الأمن بأكمله ليس لحماية أرواح وممتلكات الناس.

يُحظر التعذيب تماماً في الإسلام، وأي ضابط شرطة يُدان بارتكاب اعتداء جسدي أو تعذيب ضد أي شخص، مسلماً كان أم غير مسلم، سوف يُحاسب. فقط في ظل دولة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة القائمة قريباً بإذن الله في إحدى البلاد الإسلامية عندما تكون قوات الشرطة ملتزمة تماماً بالحفاظ على القانون والنظام فقط سيحافظ على أرواح الناس وممتلكاتهم.

كتبه لإذاعة المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير

شعبان معلم

الممثل الإعلامي لحزب التحرير في كينيا